

خطاب جلالة الملك

بمناسبة اختتام أعمال المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة والسيدات :

إننا لمسرورون بترأس هذه الجلسة الختامية للمجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط طبقاً للوعد الذي كنا وعدناكم به، ورغم أننا لم نكن مقيمين بالرباط، أثناء مداولاتكم ودراستكم، فإننا كنا نتتبع بكل اهتمام وإمعان مداولاتكم وجلساتكم، وما يروج فيها من إبداء الرأي وتبادل الأفكار.

وقد سرنا جو الصراحة الذي ساد تلك المداولات حيث أنكم ناقشتم الأرقام، وناقشتم بالطبع تبعاتها، وانعكاساتها على المستقبل، سواء في الميدان الاقتصادي أو في الميدان الاجتماعي، وقد فتحنا عهد ولله الحمد، ذلك الحوار الذي كنا دائما ومازلنا نشتاق إليه لأن الحوار هو مبدأ كل عمل يرمي من ورائه كل مسؤول في أية دولة كانت وفي أي نظام كان، إلى الوصول إلى النتائج المتوخاة.

ذلك لأن الديموقراطية الحقة في عصرنا هذا يمكننا أن نقول عنها انها هي وضع سياسة اجتماعية وجماعية وتكليف نخبة وطبقة معينة لتطبيقها والسير بها إلى أن تجعلها سياسة ناجحة نافعة.

لقد اطلعنا على دراستكم وعلى أعمالكم وعلى التوصيات التي انبثقت عن لجانكم، ورأينا فقط من خلال عدد الأعضاء الذين اشتملت عليه اللجان أنه كانت هناك مثلا لجنة تشتمل على 105 أفراد، وهي لجنة التعليم، وتليها لجنة الفلاحة. وبعد ذلك تليها اللجان الاقتصادية الأخرى.

أنا شخصياً لا أعاتب أولئك الذين تراكموا على اللجنة الثقافية والاجتماعية، ولا أولئك الذين تخلوا عن اللجان الاقتصادية مثل لجان التجهيز الأساسي أو السياحة أو الصناعة إلا أنني يجب أن أقول لكم هنا ان التخطيط كل لا يتجزأ، والتصميم هو في الحقيقة بنيان، فلا يمكن أن نعتقد في يوم من الأيام أنه سيمكننا القيام بعمل في هذا الميدان دون أن تكون له انعكاسات على الميدان الآخر.

لقد قلنا لكم مرارا وتكرارا وقلنا لكم أيضا في الجلسة الافتتاحية أن طموح المغرب يجعله لا يترك أية ثغرة في تجهيزه.

حقيقة أنه كان في إمكاننا أن نركب الطريق السهل، ونوقف التجهيز الأساسي ريثما نخطط السياسة الثقافية أو نوقف تجهيز المطارات والسياحة ريثما نبني المستشفيات، أو نترك بمعزل الطرق أو التنقيب عن البترول والمناجم ريثما نوظف أموالنا كلها في الفلاحة مثلا، ولكننا نعتقد أن الدولة وبالأخص دولة نامية هي بمثابة شاب في طور المراهقة في طور يحتاج فيه إلى التغذية من جميع النواحي، فلا يمكن أن نغذيه فكرياً دون أن نعطيه الأكلة اللازمة، والأكلة اللازمة له تنطوي على الدقيق من جهة، وعلى اللحوم والخضر وعلى الفيتامين من جهة أخرى. فلهذا لا يمكن لنا أن نختار لطفل في طور المراهقة وفي طور التنمية نوعاً واحداً من التغذية، فلابد لنا من أن ننوع تغذيته حتى يمكن لجسمه المحتاج للتكوين التام أن يقوم بمهمته الرجولية عندما يكون مستوفياً لشروط التغذية.

لهذا فإن تصميمنا الخماسي هو بمثابة الأكلة اللازمة الضرورية، أكلة الحد الأدنى لكل شاب ولكل بلاد في طور المراهقة وفي طور النمو.

إن توصياتكم تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

1 ــ منها ما يواكب التصميم، أو ماهو صميم التصميم وكونوا على يقين من إننا سننظر إليها بعين الامعان، وسنقسمها هي بنفسها إلى قسمين :

ما يواكب التصميم، أو ماهو في صلب التصميم إما أنكم تطلبون زيادة أو تطلبون إصلاحاً، وكونوا على يقين أننا سنكد وسنجتهد حتى لا يقال عن مجلسنا هذا ــ وأنا واحد منكم في هذا المجلس، لأن رئيس المجلس هو فرد منه ــ إن مداولاته قد بقيت حبراً على ورق، ومن باب الوقار والاحترام لهذا المجلس أن لا يقع ذلك.

فاحتراماً إذن لنا جميعاً لابد أن ندرس مداولاتكم ونعطيها أكثر ما يمكن من الاستجابة لرغباتها، ولا أقول الكل ولكن أكثر ما يمكن.

2 ــ ومن توصياتكم ما يرمي إلى بعض التعديلات أو التغييرات في السير التنظيمي لبعض الجهاز الاداري، وهذا نعتقد أنه ضروري كذلك، وهنا افتح نافذة على الماضي الماضي القريب والماضي البعيد، وعسى أن لا أفتحها في المستقبل.

فمراراً كان والدي رحمة الله عليه وأنا شخصياً، كنا نفكر دائماً أن نشكل وزارة مهمة لتنكب على مراجعة التشريع إلا أن عدداً من الناس اعتقدوا أنها وزارة من فصيلة الوزارات التي يقال عنها بالفرنسية (وزارة الباركينغ) أو وزارة إنسان يرغب في ترك إنسان آخر في معزل، وأنها ليست وزارة سياسية ولا يمكن لها توظيف الناس، لا عمل لها في الأقاليم، ولا ممثلين لها في الجهات، وبالتالي فليس لها زبناء سياسيون، فلم يكن أحد راغباً في العمل ضمنها، والحالة هذه أننا نجدها العمود الفقري لكل عمل نرغب في القيام به.

ففي ميدان التعليم مراجعة البرامج مثلا ووضع برامج جديدة تضطر الحكومة لوضع قانون كي تخلق لجنة لوضع البرامج.

وفي ميدان استثمار رؤوس الأموال لابد لنا من مراجعة التشريع كله، حيث ان تشريعنا كله فيما يتعلق بالميدان الاقتصادي مبني على تشريع سنة 1939.

والحقيقة أنه من العار أن تكون الناحية الاقتصادية بالنسبة للمغرب وهي العمود الفقري لحياته التشريعية مازالت مبنية على تشريع 1939 أي على حمايتين : حماية الحرب وحماية المستعمر.

لقد كان هم الحماية الوحيد آنذاك في سنوات 39 و40 و41 و1942 هو التقنين، أي أن لا تعطي الرخص، وتقترح على الناس أكثر ما يمكن، وقد أعطت لبعض السلطات الأوربية الفرنسية إذ ذاك مثل مدير المالية أو الكاتب العام للحكومة أو مدير الأشغال العمومية والسكنى والتعمير بعض الصلاحيات التي لم تعد تتلاءم مع العصر الذي نعيشه، ولقد وضعت قوانين وقررت وخلقت مسطرات من شأنها أن تبعد كل مطالب بالاستثمار عن ميدان الاستثمار.

فما دمنا لم نراجع هذا التشريع في جميع الميادين، الاجتماعية منها والاقتصادية والمالية، لا يمكن لنا أن نقوم

بأي عمل مجدي لأننا سنبقى نعيش في جو يكون فيه من الواجب الحصول على إذن، ولابد من الرخصة، وكلما وضعنا الاذن وضعنا شركاً للموظف ليقع لا قدر الله في مشكلة الرشوة.

إننا نواخذ دائماً الموظف لكونه أخذ الرشوة، ولكن أعتقد شخصياً أن الأهم من المرتشي هو الراشي، لأن لي اليقين أنه لولا تقديم الرشوة لذلك الموظف لما حدثت الرشوة، إذ لا يتصور أن يرغم الموظف الرجل الذي دخل إلى مكتبه فينتزع منه دفتر حوالته ويرغمه على التوقيع على مليون أو مليوني فرنك مثلا أو لن يعطه أي شيء، فلو لم يقدم الشخص الذي دق باب مكتب الموظف دراهم أو هدايا لما وقعت إدارتنا في هذا الشرك.

وهنا أتوجه بالخطاب إلى الادارة بصفة خاصة، وأقول لها : لقد كنت الأول الذي هاجمها، وأنا أول من قال فيها، وأنا أول من رباها، وسأواصل تربيتها، وسأبقى متتبعاً إياها، إلا أنه من الواجب عليَّ اليوم أن أرد المياه إلى مجراها، وأقول لها إنها بالنسبة لادارات أخرى في بلاد متخلفة إدارة نزيهة نقية، وأنها تتمتع بكامل ثقتي، وأن على جميع الموظفين الحاضرين أو الغائبين أن يكونوا على يقين بأنهم سيجدونني وراءهم، لأنني أنا الذي أعيش معهم يومياً في مشاكل التسيير وفي مشاكل الأطر وفي مشاكل ميزانية التسيير، وفي مشاكل الوزارات، فإذا كنت أؤنبهم من حين لآخر فليكونوا على يقين أنني سأكون أول من يشجعهم ويمسح العار عن جبينهم أو ما قيل فيهم أو كتب عنهم.

3 — ثم إن من توصياتكم مع الأسف ماهو خارج عن نطاق التصميم، وفيما يتعلق بذلك كونوا على يقين أننا سنكتبه في مذكرة وندرسه حسب إمكانياتنا.

وكما قلنا لكم في الجلسة الافتتاحية فإن الخمسمئة مليار هي الحد الأدنى الذي يمكن لنا أن نقدمه، وليس معنى هذا أنه هو الحد الأقصى الذي يمكن لنا أن نصل إليه.

لقد كان في إمكان الانسان من قبل أن يسطر خطة سياسية في ميدان السياسة الخارجية لمدة ست أو سبع أو ثماني سنوات، لأنه كانت هناك صداقات تقليدية، وكانت المواصلات بالباخرة والمواصلات عن طريق البريد العادي، فكان في إمكان المرء أن يعقد أحلافاً أو صداقات أو سياسات كان مفعولها يسري في الحقيقة سنين وأعواما، أما اليوم فبالأقمار الاصطناعية يصل خبر فتتغير سياسة، ومن الممكن آنذاك بل في بعض الأحيان لابد أن يقع انفعال لديك ورد فعل في سياستك، وهكذا فإن أكثر ما يمكن أن نخطط لسياستنا الخارجية لا يتجاوز عامين أو ثلاث سنوات على الأكثر، لأن الأحداث تجري بسرعة.

نعم إن لنا مبادىء كما قلنا لكم، مبادىء نتشبث بها ولنا أصدقاء ثابتين، ولكن الأصدقاء الذين سنجدهم لا يمكن لي أن أضمنهم في سنة أو سنتين ولكن في ظرف خمس سنوات يمكن لنا أن نربح الكثير.

ولذلك، فإن 500 مليار التي ذكرناها لكم هي الحد الأدنى الضروري لكي يثب المغرب وثبته، ولكن ليس معنى هذا أن في ظرف هذه الخمس سنوات التي سيستغرقها التصميم الخماسي لا يمكن لنا أن نصل إلى قدر يفوق هذا الحد.

وهناك من المشاريع ذات الأسبقية رقم 1 المخططة بالأحمر، فهذه مشاريع ستنجز بمقتضى التصميم، ولا جدال فيها، وهناك مشاريع تحمل رقم واحد مسطرة بالأخضر و الأزرق مثلا، فإدراجها في التصميم بالدرجة الثانية.



بقيت مشاريع من الدرجة الثالثة.

فهذه المشاريع إذا وجدنا لها التمويل فكونوا على يقين أننا سننكب على إنجازها، لأن الزيادة خير دائما، وخير البر عاجله، لا آجله، فكل ما يمكن لنا إدراجه في هذا التخطيط الخماسي سندرجه بالطبع، لكن لا يمكن أن ندرج شيئاً ثم يقال من بعد إنه تهاون وإخلال بالواجب.

وهنا لا أريد أن أتطرق في هذه الجلسة إلا للمواضيع العامة، لأنكم تطرقتم إلى تفاصيل جميع اللجان وجميع المشاريع وجميع الوزارات وجميع الميادين، بل أريد هنا أن أتطرق إلى بعض الاعتبارات العامة :

أولها ـــ هو اعتبار يتعلق باللجنة الثقافية والاجتماعية، وهنا يجب عليَّ أن أحذركم وأنبهكم إلى خطرين اثنين :

أولهما أننا إذا لم نراجع البرامج وإذا لم نراجع الحصص وإذا لم نراجع المستوى وإذا لم نراجع الجدية وإذا لم نراجع الضمير المهني لآباء التلاميذ وهنا أذكر أن البعض يخلطون بين التلاميذ، والطلبة ولا أتحدث عن الطلبة بل أتحدث عن التلاميذ وأسمي التلميذ كل من لم يحصل على طور الباكالوريا الثانية ـــ فالتلاميذ لا نطلب منهم ضميراً مهنياً، فضميرهم هو آباؤهم، فإذن أقول للآباء والأساتذة والمراقبين والمفتشين ومديري المعاهد، ثم أقول للادارة المركزية للتعليم ان الخمسمئة مليار التي سترهق كاهلنا وأن التعليم الذي يصرف عليه المغرب أموالاً باهضة تثقل كاهل كل مغربي بالضرائب، أقول لهم إنه إذا لم ننتبه سنكون قد جمعنا الأموال لتنميتنا في المستقبل لجيل لن يحسن استعمالها فسنكون كأننا جمعنا الأموال وألقينا بها في الماء، وأقول ذلك للآباء والأمهات، لأن بطبيعة الحال حين يكون الشاب بالقسم ويرى أباه وأمه، وهذا العالم لا يعير اهتماماً للقيم الروحية والاسلامية وأحدهما يجر لجانب والأخرى تجر للآخر، وانهما يتشاجران على سفاسف الأمور كأن يقول أحدهما أنا أرغب اليوم في زيارة فلان والآخر يقول أنا لا أريد ذلك، وكانت تقول الأخرى لماذا لا أتوجه إلى الحلاق، كل ذلك سيجعل التلميذ يستخف بالقيم، ويكون قد هزىء بأبيه وأمه، وهو كمن يدخل إلى منزله ويرى درسا مثل الدرس الذي يقال فيه :

« إذا كان رب الدار للطبل ضارباً
فلا تلم الصبيان في حالة الرقص »

أقول للمفتشين والأساتذة ومديري المعاهد : إنكم تأكلون في الحقيقة أموال اليتامى في بطونكم، إذن تأكلون النار، إذا لم تسهروا على أموال الناس وعلى أبناء الناس الذين سلموا لكم أولادهم وجعلوهم بين أيديكم أمانة وكأنكم تأكلون في بطونكم ناراً إذا تركتم الاضرابات الباطلة إذا تركتم الاشاعات الفاشلة، وإذا تركتم الناس يضيعون الساعات فقد ضيعتم جيلا وضيعتم خمسمئة مليار، إذا ضربت في عشر سنوات ستكون 5000 أي خمسة آلاف مليار.

وهنا سنكون مجرمين بالنسبة لمستقبلنا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وغداً لن أعتقد أن أحداً منا سيلقى الله بوجه أبيض في يوم الحساب.

الناحية الثانية : ففيما يتعلق باللجنة الثقافية والاجتماعية، فالعقل السليم في الجسم السليم، وأخاف الخوف الكبير ألا يكون جيلنا سليماً من الناحية الجسمية لأن الأمراض الجنسية انتشرت في جميع البيوتات

حتى الطاهرة منها والمكرمة، وقلما يستطيع إنسان أن يجاهركم بذلك، ولكن واجبي أن أغطي الصحن وأقول لكم مافيه، وكلكم تعرفون هذا، ولكي لا يستطيع أحد منكم أن يجهر به أمام التلفزة وأمام الناس، فالفساد تفاحش في البيوتات، والأمراض النسوية والجنسية قد كثرت، وتعرفون ما يترتب عن انتشار أمراض النوار لا قدر الله، فعيوبه خطيرة كان يخلق الوليد مشوهاً بدون مخ أو بثلاثة أيدي أو بعين واحدة أو بأربعة أرجل أو بعقل قصير، أو أبكم أو أصم أو أحمق، فإذا ما سرنا على هذا الحال سنكون قد جمعنا خمسمئة مليار واشتغلنا لمدة خمس سنوات ثم نجد نصف جيلنا إما معدوماً فكرياً أو معدوماً جسدياً.

ففيما يتعلق بنا نحن الحكومة فإننا نفكر في هذا المشكل لكي نتخذ التدابير الوقائية.

وأقول هنا والحقيقة أن باسكال كان مصيبا حينما قال : «ان البشر ليس جناً ولا ملكاً، ومن أراد أن يلعب دور الملك يقع في دور الشيطان»، لقد أردنا أن نطهر أكثر مما يلزم، فتعففنا أكثر ما يمكن، وعلى كل حال فإن القرن العشرين هو قرن الصراحة، وبما أن التربية في هذا الميدان قد دخلت إلى بعض المدارس فإن المدرسة العامة للمواطنين تقضي علينا بأن نتذاكر في هذه المشاكل، وإذا كان لا حياء في الدين، فمن باب أولي وأحرى أن لا يكون هناك حياء في المعاملات الدنيوية، فأنبهكم إلى هذه الظاهرة الخطيرة، وأنبه الآباء والأمهات ووزارة الصحة ووزارة الداخلية والعمال والباشوات وأقول لهم إن هذه الأمراض قد انتشرت حتى في البيوتات التي لم نكن ننتظر انتشارها فيها، وستعود بالوبال والخطر علينا، فإيانا ثم إيانا أن نصرف ونعمل ونكد ونجمع الملايير ونهيب بالهمم ونحشد العزائم ثم نجد نصف شبابنا بعد خمس عشرة سنة إما ناقص التكوين نظراً لسير مدارسنا، وإما ناقصاً عقلاً نظراً للأمراض.

هذه هي الفكرة الأولى التي رغبت في أن أركز عليها مذاكرتي من الناحية التربوية والاجتماعية.

والآن سأتطرق إلى ميدان آخر وهو ميدان الفلاحة :

وأقول بكل صراحة إنني حينما اطلعت على ملتمسات لجنة الفلاحة وقارنتها مع مشروع التخطيط وجدت أنه إذا كان هناك تباين في بعض النقط ماعدا نقطتين وقع فيهما الاتفاق، فإنه تباين مبني أولا : على جهل، وثانيا على تخوف غريزي، ولكن أكثره مبني على الجهل وسأفسر ذلك

لقد تذاكرنا أولا فيما يتعلق بالاستثمار الفلاحي والاجباري وفيما ستقوم به الدولة وفيما ستلزم به الفلاح، قبل أن نسلم إليهم نص الوثيقة الفلاحية التي أشرنا إليها في خطاب العرش، وتخوفاتهم لها ما يبررها، نظراً للجهل ونظراً لكون الحكومة لم تسلم لهم حتى الآن تلك الوثيقة، إلا أنني أطلب من الفلاحين جميعا ومن ممثليهم أن يكونوا على يقين بأنني لست ذلك الذي سيهضم لهم حقهم، نعم لما يكون هناك تعامل سيكون هناك، أعطيني وأعطيك، لا أن يأتي كل شيء من جهة واحدة، أو كل شيء من الجهة الأخرى، فالدولة غير مستعدة نهائياً أن تقدم كل شيء بالمجان ولكن الدولة تحرم على نفسها أن تأخذ كل شيء، فمن واجبنا إذن أن نقيم توازنا في معاملاتنا، المعاملات بين الدولة أو بين مجموعة من المواطنين أو بين الفلاحين.

لقد كررت القول غير ما مرة بأن من شغل نفسه فقط بملكية الأرض لا ينفذ إلى عمق الحقيقة، إن الملاك يملك الأرض بحكم توفره على رسمها، ولكن إذا ما رجعنا إلى فلسفة الأرض فإن الأرض هي ملك للأمة، يخدمها الفلاح، وإن الأمة والدولة والمحاكم والقوانين تضمن له ألا تنتزع منه وأن لا يترامى عليها أي أحد وأن لا ينتزع له منها أي جزء، وأن يتصرف فيها كأن يبيعها ويستغلها ويحرث فيها ما يشاء، ولكن تطلب منه الأمة



أو يطلب منه المواطنون مقابل تلك الضمانة وبمقتضى تلك العقدة الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بينه وبينها أن يطعمها لا أن يطعم نفسه وعائلته فقط بل أن يستثمر الأرض استثماراً يضاعف من إنتاجها حتى يطعم نفسه ويطعم الناس، فالفلاحة كلها إذن مبنية على توازن وهي معاملات طابعها الاتزان والتوازن، ولهذا أرغب في أن يكون الفلاحون على يقين من أن توصياتهم قد أخذناها بعين الاعتبار وجلها سيحظى بالقبول، وعلى أننا قد أعطينا الأمر للمصلحة المكلفة بالتشريع لكي تصدر نص الوثيقة الفلاحية في أقرب وقت ممكن وبمجرد ما تصدر سنكون أول من يجمع الغرف الفلاحية المغربية كلها وسنكون أول من يقدم لهم جميع الايضاحات حول ما يتضمنه ذلك الميثاق الفلاحي لكي يطمئنوا.

نعم إذا طلب مني الفلاحون أن نتعهد أمامهم بأن لا تحدث ضريبة جديدة في التصميم الخماسي فلا يمكن لي أن أفعل ذلك، فإذا طلبوا مني ما أملك شخصياً فأنا مستعد لذلك، ولكن ما للدولة لا أستطيع التعهد في شأنه، وسيكون في الحقيقة عملا غير اقتصادي أي منافيا للاقتصاد، فلا يمكن أن نعمل ونروج ونقول ان على الدولة أن لا تأخذ شيئاً فالمثل يقول : «خذ لا ترد للقاع تصل» فكل ما نقدمه كالأسمدة مثلا يمكن أن يدخل في إطار القرض الفلاحي وبكيفية تصاعدية، فمثلا في السنة الأولى التي تتطلب تجهيزاً كثيراً فلا نطالب بإرجاع أي شيء من القرض الذي قدمناه، كما أننا لا نسترجع أي شيء في السنة الثانية التي سيكون النبات مايزال في طور النمو وذلك حسب الغلل، فمثلا بالنسبة للأشجار التي نعرف أنها لا تعطي الثمار إلا بعد خمس سنوات فمن الممكن القول ان القرض الفلاحي لن يطالب بإرجاع القرض من الفلاح تدريجيا إلا بعد خمس سنوات، أما إذا كان الأمر يتعلق بالخضر التي تدر الأرباح في السنة الأولى فمن الممكن أن نسترجع جزءاً من القرض في السنة الأولى، وجزءاً أكبر منه في السنة الثانية، ثم تأخذ الدولة جزءاً أكبر في السنة الثالثة، لكن المجان غير موجود مطلقاً، لأن المجان أكبر مشجع على الكسل وعلى التخاذل، الحقيقة أن هناك بعض المعاملات تكون بالمجان، فإذا قدمت لشخص قرضاً لمدة عشرين سنة بفائدة اثنين أو ثلاثة في المئة تكون وكأنك أعطيته بالمجان، ولكن لا يوجد مبدئياً في أية دولة تحترم نفسها وترغب في تسيير ميزانيتها واقتصادياتها التعامل بالمجان، فلذلك أطلب من الفلاحين أن يثقوا الثقة الكاملة بأن الشخص الذي يحبهم ويدرك مشاكلهم هو هذا الشخص الذي يتحدث إليهم وهو فلاح مثلهم، فلن يسير بهم إلى الهاوية أو يجرهم إلى كارثة، لاسيما وأن الله سبحانه وتعالى طبق علينا هذه السنة قول النبي (صلعم) : «إن الله تبارك وتعالى يقول : أنا عند ظن عبدي بي، فإن كان خيراً فخيراً وإن كان شراً فشراً»، لقد كان ظننا في الله خيراً، وقمنا بعمل مجدي في الفلاحة، وقمنا بحملة «تويزة» لصالح الفقير، ولم تعد في صالح الغني، والله أمطرنا بالخير والبركة، وجعل سنتنا مثمرة وعامرة، نعود بعد سنتين من الجفاف وبعد أن درت على الفلاحين أرباحا كانوا في حاجة إليها لن ننتزع منهم ذلك الدافع للعمل والحماس، لكن أعتقد أن شيئاً من الثقة وشيئاً من المعرفة بالنصوص التشريعية من جهة أخرى سيجعل الفلاحين في اطمئنان وبمجرد ما يهيأ نص الميثاق الفلاحي سأدرسه بنفسي، وسآتي لأوضحه أمامكم نقطة نقطة وفكرة فكرة، حتى تكونوا على بينة أنتم ونحن لما ننتظر منكم وتنتظرونه منا.

هذا وطبقا للوعد الذي وعدتكم به فإن التخطيط سوف يطبق، لكن هذا التخطيط سيكون صالحا أو غير صالح ؟ هذه مذاكرة فلسفية يمكن أن تدوم إلى ما لا نهاية له، ولكن المهم أن نعمل وأن نبدأ، ويمكن أن أقول لكم ان الجهاز الحكومي على استعداد للبدء في العمل من الغد، غير أن العمل شيء، وتتبعه ومراقبته شيء آخر، فتتبعكم لهذا التخطيط واهتمامكم به ومناقشتكم له يؤكد في ذهني ما كنت قد قلته لكم من أننا سنعود إلى الاجتماع بعد ستة شهور لنتدارس جميعاً ما أنجز من التخطيط، وكم أنفقت من الأموال، وهل سنبقى



سائرين بنفس السرعة في الانفاق ؟ أو هناك تقاعس أو مماطلة أو هناك مسائل من شأنها إعاقة السير في إنجاز التخطيط ؟.

ولهذا إذ أشكركم على مشاركتكم، لا مشاركة صورية، ولكن مشاركة فكرية وروحية وحماسية، في المناقشة والمذاكرة في صميم التصميم، أقول لكم موعدنا معكم إن شاء الله في الأسبوعين الأخيرين من شتنبر القادم لنتناقش بالأرقام، ولنستعرض جميع الايضاحات، ولنتتبع سير الادارة والحكومة فيما يخص ميدان التخطيط، حتى نرى ماهي الادارات أو الوزارات التي أدت واجبها والأخرى التي لم تؤد واجبها أو أدته بصفة ناقصة.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يديم علينا نعمة العافية ونعمة التفكير السليم في سبيل مصلحة مواطنينا وفي مصلحة وطننا.

والله أسأل بمناسبة هذا العام الجديد هذه السنة الهجرية أن يثبت أقدامنا، وأن يعيننا على ما نحن بصدده، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء مانوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله) والله يعلم أن هجرتنا جميعاً إلى ما فيه خير البلاد والعباد، فنسأله سبحانه وتعالى أن يعطينا من الثواب وأن يعطينا من العون والسداد مقابل تلك الهجرة التي هاجرنا من أجلها بأفئدتنا وعقولنا وجوارحنا، هجرتنا إلى خير الوطن وإلى نصرة كلمة الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بالرباط

الثلاثاء 3 محرم 1388 — 2 أبريل 1968